الفصل الأول

النظرية الاشتراكية العلمية والاقتصاد الرأسمالي:
الجامعات في عصر العولمة*

قد يستغرب القارئ من اختيار هذا العنوان، وماذا أعنى به؟ إن هذا العنوان هو عبارة وجدتها فى كتاب بيكا هايمانن Pekka Himanen بعنوان أخلاق القراصنة.

الأسلوب المتطرف فى فلسفة الأعمال

The Hacker Ethic: A Radical Approuch to the Philosphy of Business

وتقول العبارة المذكورة «الرأسمالية الحالية مبنية على الاشتراكية العلمية». وهذه طريقة أنيقة لوصف الحالة التى تكون عليها الحياة الأكاديمية دائما، والتى تتسم بالضغط فى العمل، وهى تبدو أكثر حدة فى عالم اليوم؛ خصوصا عند النظر إلى المعرفة كونها حقًا عامًا، وفى المقابل الآخر على اعتبارها ملكية خاصة.

وهذا يثير تساول آخر، وهو: كيف تنظر المنظمات الدولية للقضايا المتعلقة بالتعليم العالى؟ وهل نحن فى هذه الحالة منقادون وخاضعون لأعراف السوق ومعطيات عالم الأعمال، أم أننا نعمل من أجل التنمية المستدامة التى تعتبر التعليم العالى حقًا عالميًا للجميع؟

لا أود الاجابة بشكل مباشر عن هذا التساؤل؛ لأنه يحمل بين ثناياه مفاهيم متضادة، وقد يقود إلى إعطاء إجابات مصطنعة وغير واقعية. ولكن عوضًا عن ذلك، سيتم التصرف حسب الأسس التى وضعتها اليونسكو للتعليم بصفة عامة وللتعليم العالى بصفة خاصة.

* تأليف جون دانيال John Daniel.

إنه من غير المناسب أن تضع منظمة اليونسكو نفسها فى موقع المعارض لعولمة التعليم لأن المؤتمر الأول الذى دعَى إلى تأسيسها، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هو دعوة للعولمة، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح لم يظهر فى عام ١٩٤٥م ، إلا أن ذلك واضح فى وثائق المنظمة عندما تأسيسها، ويمكن استيضاح ذلك فى النص الآتى:

«إن الانتشار الواسع للثقافة، وتعليم البشرية من أجل العدالة والحرية والسلام للشعوب هى أمور لا ينبغى التغاضى عنها لتحقيق الكرامة للإنسان، ومهمة يتوجب على جميع الشعوب العمل على الالتزام بها وإنجازها، من خلال التعاون والعمل المشترك».

«ولهذه الأسباب، فإن الدول الأعضاء فى هذه المنظمة، تؤمن بالمساواة والتعليم للجميع، وتبادل المعارف والمعلومات، ولذا فقد اتفقت والتزمت برفع وتطوير وسائل الاتصال بين شعوبها، وتعزيز التواصل بينهم من أجل التفاهم المشترك، ومعرفة كل منهم بحياة الآخر ومعارفه وثقافته».

ويمكن استنباط ثلاثة أفكار من نص اليونسكو: الأولى عدم التحفظ فى نقل الحقائق، والثانية: الحرية فى تبادل الأفكار والمعلومات، والثالثة: تعزيز وسائل الاتصال بين الشعوب. وهذه الأفكار الثلاث تفند بجلاء رؤية للعولمة الفكرية التى أصبح صداها يتردد خلال ثمانية عقود من لغز الحياة الأكاديمية، ونمط التفكير الأكاديمى، والحرية الأكاديمية.

وأقصد **باللغز الأكاديمى** academic dogma، وببساطة أن المعرفة مهمة، وهى لغز dogma لأنك لا تستطيع إثباتها، ولكن كثيرين يعتقدون أنها مبدأ أساسى عند البشر.

ويقصد بنمط التفكير الأكاديمى academic mode of thinking أنه تفكير مبنى على وجود سبب، وفرضيات، ويعمل على التحرى والبحث عن الدليل، وباختصار هى الطريقة العلمية للوصول للحقيقة.

أما الحرية الأكاديمية academic freedom ـ وبالرجوع إلى النص الختامى لمؤتمر

عقدته اليونسكو فى عام ١٩٥٠ ـ أقصد «الحق فى نشر المعرفة من أجل المعرفة، والبحث عنها أينما وجدت، بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر، وبعيداً عن التدخل السياسى».

ونتساءل: هل هذه القيم تحت التهديد اليوم؟ وهل لنا أن نضع القيود؛ للدفاع عن الرؤية الفكرية العالمية التى وصفتها اليونسكو؟ فى أحد منشورات اليونسكو لعام ٢٠٠١م وعنوانه: السياسة والربح: علماء فى خطر Politics and Profits: Scholars at Risk وهو كتاب يركز على المصاعب التى يواجهها الأكاديميون فى بعض الدول التى تصادر فيها الحرية الأكاديمية، وحرية الحديث، وتقمع فيها أى معارضة لاتتماشى مع توجهات السلطة الحاكمة.

وكانت أغلب المقالات التى وردت، فى نشرة اليونسكو المذكورة آنفا، تركز على المخاطر التى تجنيها الشركات الكبيرة نظير إسهامها فى تمويل بعض الأعمال فى الجامعات؛ إذ إن هذا التمويل يكون مبطنا ببعض الشروط والقيود الصعبة تتعلق بنشر نتائج البحوث أو بالأنشطة البحثية، التى تقدمها الأقسام، التى تحصل على تمويل من هذه الشركات. وفى مثل هذه الحالات تقع إدارة الجامعات والأكاديميين تحت ضغوط الشركات الممولة التى تغلب عليها المصالح التجارية. ولكن الجامعات لا تجد ملاذا آخر مع تقلص التمويل الحكومى لها، وحاجتها للدعم المالى سوى اللجوء للقطاع الخاص للمساهمة فى تمويل البحوث لإيجاد مصادر أخرى للدخل.

وأعتقد أن حجب نشر نتائج البحوث هى سياسة قصيرة المدى، وخاصة للمؤسسات والشركات، التى تطمح فى الاستفادة من التقدم العلمى، وفى هذا السياق، يقول إلبرت آينشتين Albert Einshtien: «إن تقييد الحرية الأكاديمية يعمل على منع نشر المعرفة بين الناس، وهى بذلك تؤدى إلى حجب الحقيقة عن المواطنين، وتحرمهم من المشاركة فى الإدلاء بآرائهم وأحكامهم» (اليونسكو، ٢٠٠١، ص ٢٠). ويضيف آرنولد تيونبى Arnold Toynbee: «إن الناس نادراً ما يميلون إلى النقد الذاتى، وتصحيح الذات، وإقبال الناس على نقد وتصحيح الذات مؤشر على الرشد والقوة الروحية التى تزرع الأمل للمستقبل». وباختصار، تعتبر القيود حجر عثرة

بالمفهوم التجارى، وهى كذلك بالنسبة للجامعات، بل إنها تكون حاجزاً أمام التقدم البشرى.

العولمة وتمويل الجامعات

يبدو أنه لا يوجد ارتباط منطقى بين الفكرة السائدة فى أن المعرفة هى من أجل إسعاد البشرية وحق للجميع، وتمويل الدولة للجامعات؛ إذ إن هذه الفكرة - كانت سائدة ومتداولة من السابق وقبل أن تكون الجامعات معتمدة على تمويل الدولة، ولاتوجد إشكالية إذا أقبلت الدولة على تمويل الجامعات؛ لأن هذه الجامعات وضعت لتحقيق أهداف وغايات نبيلة للشعوب. ولكن التساؤل المطروح هنا يتعلق بمقدار أو نسبة ما تقدمه الدولة من تمويل للجامعات.

وتشير نتائج البحوث المتعلقة بالفائدة من التعليم العالى إلى أن العائد على الفرد الحاصل على التعليم العالى أكبر من العائد على المجتمع بصفة عامة، ولذا فإن من المنطق أن يساهم الأفراد فى تكلفة التعليم العالى، لما له من مردود معنوى ومادى لهم. ويعارض البعض هذا التوجيه كونه يحرم مجموعة من الفقراء وغير القادرين على الحصول على فرص للتعليم العالى، وتوضح بعض الدراسات أن الدول التى تقدم التعليم العالى دون رسوم، تكون نسبة الملتحقين من الأسر المحتاجة قليلة؛ مقارنة بنسبتهم فى الدول التى تفرض رسومًا دراسية، ولكنها تقدم برنامجا للمنح والقروض للطلاب المحتاجين.

ويجب هنا ألا نخلط بين التعليم العالى والتعليم الأساسى؛ إذ إن التعليم الأساسى وفى كل مراحله، ووفقًا لسياسة اليونسكو والبنك الدولى، ينبغى أن يكون مجانيا؛ حيث إن العائد الاجتماعى والثقافى والاقتصادى من التعليم الأساسى مهم جدًا للمجتمع. ولذا فإن أحد أهداف الحملة الدولية التى تقودها اليونسكو حول التعليم للجميع، يقول: «التأكيد، وبحلول عام ٢٠١٥، أن جميع الأطفال وخصوصًا البنات، والأطفال المعوزين، والمنتمين إلى الأقليات يحصلون على فرص التعليم ويتمكنون من المواصلة فيه مجانيًا، وبجودة عالية، كما يتوجب أن يكون التعليم الابتدائى إلزاميًا» (اليونسكو، ٢٠٠٠، ص ٨).

ولتوضيح دور الدولة فى مراحل التعليم المختلفة، فإن كتاب صدر مؤخراً للمؤلفة إليسون وولف Alison Wolf والذى عنوانه: «هل يعنينا التعليم؟ أساطير عن التعليم والنمو الاقتصادى» Does Education Matter? Myths about Education and Economic Growth يقدم صورة جلية وتفاصيل جيدة عن هذا الموضوع، ومن ضمن أفكار الكاتبة الواردة فى هذا الكتاب أنه من الخطأ التركيز فقط على دور الجامعات فى التنمية الاقتصادية، إذ إن هناك دوراً مهمًا وحيويًا آخر، يجب على الدول ألا تغفله، وهو دور الجامعات الريادى فى الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية، وما يعكسه ذلك على حياة الأفراد والمجتمع والدولة والعالم بصفة عامة.

وعلى الجامعات فى عصر العولمة أن تسعى إلى ترسيخ التفاهم الدولى، والتواصل بين الشعوب، ومواجهة الداعين إلى صراع الحضارات، والتوترات السياسة الناجمة عن هذه الصراعات، إضافة إلى مهمتها فى تقليص الحدة الناتجة عن توجهات ما بعد الحداثة، والعمل على تقريب وجهات النظر من خلال توجيه الأنظار إلى القيم الكونية العامة للبشرية، وحقوق الإنسان.

واليونسكو، بصفتها إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، ترتكز على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان The Universal Declaration of Human Rights، وهى بذلك ينبغى أن تكون بمنأى عن الدعوات الجديدة التى تقول بصراع الحضارات واختلاف الثقافات، بل عليها توضيح أهمية احترام الثقافات والتواصل بينها من خلال الأدوات التى تعمل فى اطارها هذه المنظمة الدولية، وإحدى هذه الأدوات كراسى اليونسكو، والتى وصل عددها الآن إلى ٥٠٠ كرسى موزعة على مائة دولة، إضافة إلى البرامج والفعاليات الأخرى التى تديرها اليونسكو.

التعليم العابر للحدود وقضايا الجودة

يعتبر التعليم العابر للقارات إحدى الظواهر التى توسعت فى عصر العولمة. والحقيقة أن انتقال الطلاب والعلماء والأكاديميين لا يعتبر حديثًا، ونستذكر هنا العالم الهولندى إراسموس Erasmus فى القرن السادس عشر، والذى كان يشعر ويعتبر

نفسه وكأنه فى دولته طالما أنه فى جامعة أوروبية، وقبل ذلك عندما طرد الطلاب الإنجليز فى القرون الوسطى من جامعة برلين لأسباب سلوكية، مما استدعى التفكير فى إنشاء جامعة إكسفورد فى بريطانيا.

واليوم، أصبح الطلاب والبرامج متنقلة، وعلى سبيل المثال: يوجد (٣٠,٠٠٠) طالب خارجى مسجل فى الجامعة البريطانية المفتوحة، وغيرها الآن عديد فى الجامعات المماثلة.

ويبدو أن اليونسكو مهتمة بالتعليم العابر للحدود لثلاثة أسباب: الأول يتعلق بتشجيع الدول والجامعات على عدم التسرع فى إصدار أحكام على هذه الظاهرة، بل تناولها بجدية واهتمام إذ إن التدريس للمقررات والبرامج يتم فى أغلبه عن طريق التعلم عن بعد، والذى يعترى بعضه شىء من الريبة والشك، كما أنه يركز على الجوانب الربحية، ومن جانب آخر لا يخضع هذا النظام للأطر والنظم الوطنية للتعليم العالى، فى الوقت الذى تعمل فيه الدول على ضبط التعليم فى جامعاتها.

ولهذه الأسباب، عملت اليونسكو على عقد منتدى دولى عن ضمان الجودة والاعتماد، والاعتراف بالمؤهلات فى التعليم العالى.

Global Forum on International Quality Assurance, Accreditation and the Recognition of Qualifications in Higher Education.

وعقد أول اجتماع لهذا المنتدى فى باريس، فى أكتوبر ٢٠٠٢م، وكان الهدف الأساسى منه مناقشة الأمور المتعلقة بالتعليم العالى وجودته ومؤهلاته، والاستماع إلى الآراء والأفكار فى مختلف دول العالم.

والسبب الثانى لاهتمام اليونسكو للتعليم العابر للقارات، هو إمكانية وضع أدوات أو معايير عالمية لمساعدة الطلاب ومؤسسات التعليم العالى والدول على اختيار الدورات والبرامج المناسبة، التى تقدم من خلال مصادر خارجية. وبمعنى آخر، محاولة وضع دليل لأفضل الممارسات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة، ويكون مشابهًا للجهود، التى بذلت لوضع دليل عندما ظهر التعليم بالمراسلة Correspondence education فى عام ١٩٧٠م؛ ولذا تثار بعض التساؤلات حول مدى الحاجة إلى هذا

الدليل؟ ومدى الحاجة إلى وضع معايير للجودة والاعتماد والمؤهلات التى يمكن الاعتراف بها؟

هذه بعض الأسئلة المعقدة المرتبطة بعولمة التعليم العالى؛ إذ إن اعتماد البرامج الأكاديمية والدبلومات مازال يتم على مستوى الدول، وقد يكون الاستثناء الوحيد هو مستوى البكالوريا الدولية، وهى دبلوما بعد الثانوية وتعترف بها أغلب الجامعات فى دول العالم International Baccalaureate، وهى تدار وتضبط من خلال منظمة عالمية غير حكومية. واليونسكو تفخر بدورها فى المساهمة فى هذا المشروع من قبل ثلاثين عاما.

والسبب الثالث لاهتمام اليونسكو بالتعليم العابر للقارات يعود للدول النامية إذ إن هذه الدول تجاوبت مع هذه الظاهرة بطرق مختلفة. فالبعض منها نظر إلى هذا النوع من التعليم على أنه اعتداء على الهوية والاستقلالية الوطنية، بينما نظرت دول أخرى إليه على أنه مخرج جيد لمواجهة مشكلة الاستيعاب فى التعليم العالى، والذى يعود إلى قلة الموارد المادية.

وتحاول اليونسكو أن تساعد الدول التى تواجه مشكلة فى الاستيعاب، مع التأكيد ألا يكون ذلك سببا لتدفق الأموال وانتقالها من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. فمن الملاحظ أن الدول الغنية هى التى تملك البنية التحتية والأسس والبرامج، التى تمكنها من توصيل التعليم وتسويقه إلى الدول الأخرى بالطرق الحديثة. ولكن فى الجانب الآخر، يقدم نمط التعليم الافتراضى والتعليم الإلكترونى وغيره من الأنماط الحديثة حلولا للدول النامية، فى محاولتها لتوسيع الاستيعاب وفتح مجالات أرحب للتعليم العالى.

إن هذه الفكرة بسيطة وهى تكمن فى قيام المؤسسة التعليمية بإتاحة المواد التعليمية مجانية على الشبكة العالمية للمعلومات. وقد نبعت هذه الفكرة من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT)، وهذه خطوة رائدة لثلاثة أسباب، السبب الأول: أن المادة التعليمية التى يمكن للمؤسسة التعليمية وضعها على الشبكة ما هى الا جزء من عملية التدريس والتعليم،

ولذا تحتاج إلى دعم من خلال وجود مرشد يكون حلقة الوصل بين المادة العلمية والطالب، حيث يقوم المعلم أو المرشد بتوجيه الطالب وتقديم المشورة له، وتذليل الصعوبات التى قد واجهها، كما يعمل المعلم المرشد على متابعة تقدم الطالب فى الدراسة، وتقييمه وفق آليات متعمدة ومتعارف عليها.

وإذا توافرت للمعلمين مواد كافية وذات جودة عالية على الشبكة، فإن ذلك سوف يسهل عليهم المهمة، وسيكفيهم عناء توفير المادة العلمية المناسبة للطلاب؛ مما سيدفعهم إلى استثمار أوقاتهم فى مساعدة ودعم الطلبة.

أما السبب الثانى فيتعلق بإمكانة مراجعة المعلومات المعروضة على الشبكة وتطويرها باستمرار، كما يفسح المجال للمستفيدين لتبادل المواد التعليمية مجانيا وبحرية تامة.

والسبب الثالث إن إتاحة المواد التعليمية بشكل مفتوح سوف يشجع تحقيق الهدف الأساسى لليونسكو، وهو إعطاء فرص متساوية للتعليم للجميع، وحرية تدفق المعلومات وتبادلها.

خاتمة

فى الختام، نعود لطرح سؤال مهم، وهو: هل نحن منقادون إلى الاحتكار التجارى mercanlism، أم أننا نتحرك نحو التنمية المستدامة للبشرية، والتى تنظر للتعليم العالى على أنه حق للجميع؟

والإجابة هى أنه يمكن المساهمة فى وضع استراتيجية للتنمية المستدامة، للبشرية إذا التزمت الجامعات باعتبار المعلومات حق للجميع، وأسهمت فى إتاحة المواد التعليمية بالمجان على الشبكة العالمية للمعلومات.

وسوف يفسح ذلك المجال للجامعات فى العالم؛ وخاصة تلك الموجودة فى الدول النامية على تطور النظم التعليمية فيها، وتوسيع الاستيعاب، وتقليل كلفة التقييم العالى، وقد تبدو الفكرة وكأنها صعبة المنال، وطموحة إلى حد بعيد، ولكن الإرادة والتعاون يمكن تنفيذها والعمل بها، لأنها أساسا منسجمة مع التقليد الأكاديمى الداعى بمجانية وحرية التعليم العالى، والتوسع فى مجالاته.